**بيان الاتحادات النقابية العمالية العراقية بخصوص القوانين العمالية قيد التشريع**

يا أبناء الطبقة العاملة العراقية..

لقد ناضلت اتحاداتكم النقابية منذ سقوط النظام الدكتاتوري السابق وحتى الآن كممثل لمصالح العمال وحقوقهم ومكتسباتهم، باعتبارها اداتهم ووسيلة بيدهم لتحقيق مطالبهم والسعي الى تحسين الوضع الاقتصادي والاجتماعي لعمال العراق عموما.

وبدوركم ساندتم تنظيماتكم النقابية بالالتفاف حولها في جميع قطاعات العمل، ومنها القطاع العام، بالرغم من تمسك الحكومات المتعاقبة بعد عام 2003 بقوانين النظام السابق الجائرة التي صادرت حق التنظيم النقابي في القطاع العام وعلى وجه الخصوص قرار مجلس قيادة الثورة المنحل رقم 150 لسنة 1987 وقانون العمال النافذ رقم 71 لسنة 1987 وقانون التنظيم النقابي سيء الصيت رقم 52 لسنة 1987 الذي حرم العاملين في القطاع العام من حقهم في التنظيم النقابي.

طالبت الاتحادات النقابية العمالية بإلغاء القرارات والقوانين الصادرة ابان العهد الدكتاتوري السابق التي تتعارض مع الحقوق الاساسية للعمل التي تضمنتها اتفاقيات العمل الدولية، وعلى وجه الخصوص المتعلقة بالحريات النقابية وقطعت الاتحادات شوطا كبيرا في هذا الاتجاه عبر المشاركة في التعديلات على مسودة قانون العمل الجديد، والمشاركة في صياغة مقترح قانون التنظيم النقابي الجديد لضمان حق العمال والتنظيم النقابي في تلك التشريعات بما يتوافق مع الحقوق الاساسية للعمل التي تضمنتها اتفاقيات العمل العربية والدولية.

عملت الاتحادات جنبا الى جنب مع لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس النواب العراقي في هذا الاتجاه وبدعم فني مباشر من قبل منظمة العمل الدولية ILO والاتحاد الدولي للنقابات ITUC ومركز التضامن العمالي الدولي Solidarity Center، وبإسناد معنوي من قبل المنظمات النقابية القطاعية الدولية GUFs وأثمر ذلك عن إتمام تعديل مسودة قانون العمل من قبل لجنة العمل واللجنة القانونية في مجلس النواب العراقي، وبالرغم من انه هناك بعض النقاط التي لا تزال عالقة بين الاتحادات النقابية العمالية العراقية مع اللجان البرلمانية وعلى وجه الخصوص فيما يتعلق بحق وحرية التفاوض الجماعي وحق الاضراب والتجمع، دونما اي قيود وفق ما تنص عليه اتفاقيات العمل الدولية ذات الصلة. حيث ان المسودة الحالية، على سبيل المثال، تتيح للنقابات حق التفاوض فقط ان كانت تمثل 50% من عمال المشروع وهذا تقييد واضح لحق المفاوضة الجماعية، وهناك بعض الثغرات التي اشارت اليها الاتحادات والنقابات العراقية ومنظمة العمل الدولية والمنظمات النقابية الدولية الاخرى مرارا وتكرارا فيما يتعلق بآليات حل نزاعات العمل الجماعية وآليات توسيع نطاق اتفاقيات العمل الجماعي، وبالرغم من ذلك الا ان المسودة الحالية تضمنت بعض النقاط الايجابية عند مقارنتها مع قانون العمل ساري المفعول كون المسودة الحالية عالجت عدة قضايا لم يتناولها القانون الحالي ومنها على وجه الخصوص منع التمييز بكافة اشكاله وحظر العمل القسري وحماية المرأة العمالة وحق التفاوض الجماعي والاضراب.

وفيما يتعلق بمقترح قانون التنظيم النقابي فلا زال الخلاف قائم حول شمول القطاع العام بالتنظيم النقابي، حيث مازال المشرعون يرفضون اقراره وهذا ما بدا واضحا خلال اعداد مسودة قانون التنظيم النقابي واتمام القراءة الاولى له من قبل لجنة العمل البرلمانية في مجلس النواب، بالرغم من ان حق التنظيم النقابي في القطاع العام قضية جوهرية تتصدر اولويات النقابات العمالية العراقية وان هذا الحق لم ولن تفرط به النقابات العراقية تحت أي ظرف كان، وهو حق كفلته اتفاقيات العمل العربية والدولية والاعلان العالمي لحقوق الانسان والعهدين الدوليين ولن يتنازل عمال العراق يوما عن حقهم في ذلك.

أيها العمال المناضلون...

تطلعت المنظمات النقابية العمالية العراقية الى قيام مجلس النواب بالتصويت على قانون العمل الجديد وإقرار التعديلات والاصلاحات التي تقدمت بها النقابات بخصوص المسودة، وبالرغم من جميع النقاط التي تطرقت اليها النقابات اعلاه، وتم بالفعل الشروع بالتصويت على جزء من القانون لكن عملية التصويت لم تكتمل حتى الان بالرغم من مرور قرابة الشهرين على بدء التصويت، وادراج القانون اكثر من مرة على جدول اعمال مجلس النواب لغرض استكمال التصويت لكن لم يكتمل النصاب البرلماني لأكثر من جلسة تم تخصيصها للتصويت على مسودة القانون وذلك بسبب الخلافات السياسية بين بعض الكتل البرلمانية وهذا ما كان محل استياء واستغراب ممثلي العمال والنقابات العمالية في العراق حيث قدمت الصراعات السياسية على مصلحة البلد ومصلحة عمال العراق، الشريحة الاوسع في المجتمع. وبدورنا نحمل الحكومة ومجلس النواب العراقي مسؤولية التمسك بقوانين النظام الدكتاتوري السابق التي تصادر حقوق العمال وتنظيماتهم النقابية وكذلك نحمل الكتل السياسية في مجلس النواب مسؤولية تأخير التصويت على قانون العمل واصدار قانون التنظيم النقابي الجديد، الذي يجب ان يكون متوافقا تماما مع الحقوق والحريات النقابية الواردة في اتفاقيات العمل الدولية، وعلى وجه الخصوص حق وحرية التنظيم النقابي في القطاع العام.

ومن منطلق الشعور بالمسؤولية الوطنية والاخلاقية والطبقية، كان لزاما على الاتحادات العمالية العراقية إحاطة عمال العراق بما قامت به في هذا المجال، داعية العمال الى الوقوف صفا واحدا للدفاع عن حقوقهم والالتفاف حول نقاباتهم، بغض النظر عن مسمياتها كونها تعمل يدا واحدة منذ اكثر من عام في سبيل اصدار تشريعات عمالية جديدة، انطلاقا من ارتباطها بمصالح واهداف الطبقة العاملة. كما تجدد النقابات العمالية العراقية تمسكها الشديد بمقررات مؤتمر مستقبل الحقوق والحريات النقابية المنعقد في بغداد بتاريخ 17 كانون الثاني 2014 الذي نظمته لجنة العمل والشؤون الاجتماعية في مجلس النواب بالتعاون مع مركز التضامن العمالي الدولي والذي حضره ممثلون عن اللجنة البرلمانية المذكورة ومركز التضامن العمالي الدولي ونحو 200 مندوب يمثلون الاتحادات والنقابات العمالية في عموم العراق والذي اكد فيه ممثلو عمال العراق على اهمية تشريع قانون عمل وقانون تنظيم نقابي يتوافقان تماما مع معايير العمل الدولية والاسراع بإلغاء كافة القرارات والقوانين التي تتعارض ومصلحة العمال وتنظيماتهم النقابية واشراك النقابات العمالية العراقية في كافة الخطوات التي تتعلق بتشريع القوانين التي تخص العمل والعمال والتأكيد على ترسيخ الحريات النقابية ورفض التدخل في الشؤون الداخلية للمنظمات النقابية العمالية العراقية من أي جهة كانت.

عاش نضال عمال العراق وتنظيماتهم النقابية ..

المجد والخلود لشهداء الطبقة العاملة العراقية ..

**الموقعون:**

الاتحاد العام لنقابات العمال في العراق GFIW

اتحاد المجالس والنقابات العمالية في العراق FWCUI

الاتحاد العام لنقابات العاملين في العراق GFWUI

اتحاد نقابات النفط في العراق IFOU